

## المجلس ( 612 ) | شرح زاد المستقنع | "كتاب الحدود" | الشيخ

### خالد المشيقح #دروس\_الشيخ\_المشيّقح

خالد المشيقح

قال المؤلف رحمه الله تعالى وغفر له ولشيخنا والسامعين ومن استمنى بيده بغير حاجة عذر باب القطع في السرقة. وإذا اخذ الملتزم

نصاباً من حرز مثله من مال معصوم لا شبهة - 00:00:00

له فيه على وجه الاختفاء قطع. فلا قطع على منتهب ولا مختلس. ولا غاصب ولا عارية أو غيرها. ويقطع الطرار الذي يبط الجيب أو

غيره ويأخذ منه ويشترط أن يكون المسروق مالا محترماً. فلا قطع بسرقة الة لهو ولا محرم كالخمر. ويشترط - 00:00:20

وأن يكون نصاباً وهو ثلاثة دراهم. أو ربع دينار أو عرض قيمته كاحدهما. وإذا نقصت قيمة المسروق أو ملكها السارق لم يسقط القطع.

وتعتبر قيمتها وقت اخراجها من الحرز. فلو - 00:00:50

كبشاً أو شق فيه ثوباً فنقصت قيمته عن نصاب ثم أخرجه أو تلف في في أو تلف فيه المال لم يقطع. تقدم لنا بقية الكلام على حد

القذف وذكرنا ما يتعلق بالتعريف بالزنا. وهل يجب فيه الحج أو لا يجب فيه الحج - 00:01:10

وأن جمهور أهل العلم رحمهم الله لا يجيبون فيه الحج خلافاً للامام مالك رحمه الله وأيضاً سبق لنا ما يتعلق ما يتعلق حد المسافر وما

هو السكر؟ وهل عقوبة شرب المسكر حد أو تعزير؟ وإذا - 00:01:35

قلنا بأنها حد فما قدرها عند العلماء رحمهم الله تعالى. ومتى يحرم العصير ومتى يحرم النبيذ إلى آخره وتقدم لنا أيضاً التعزير وذكرنا

تعريفه ومتى يجب التعزير أو ما هي الذنوب التي يجب فيها التعزير؟ وأن المؤلف رحمه الله ذكر ضابطاً وأن التعزير يجب في كل

معصية - 00:02:03

لا حد فيها ولا كفارة. وذكرنا أن عقوبة التعزير تنقسم إلى أقسام. القسم الأول التعزير بالجلد وأن المشهور بمذهب الإمام أحمد رحمه

الله أنه لا يزداد على عشر جلدات كما في حديث أبي بردة رضي الله تعالى عنه. والرأي الثاني - 00:02:35

أنه لا يبلغ بالتعزير جلداً أدنى الحدود. لحديث النعمان من جلد في غير حد من بلغ حداً في غير حد فهو من الآثمين لكنه ضعيف ذكرنا

الرأي الثالث وأنه لا حد له - 00:03:02

فيما يتعلق بالجلد بورود ذلك عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم. وآآ تقدم لنا أن المشهور من المذهب أنه لا يزداد على عشر جلدات إلا

أنهم استثنوا من ذلك صوراً. وأن مذهب الحنفية والشافعية أنه لا يبلغ بها من الحدود - 00:03:23

وعند الإمام مالك رحمه الله تعالى أنه غير مقدر لورود ذلك عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم والظاهر تكلمنا عن القتل ها القسم

الثاني التعزير بالقتل هل يعزr بالقتل أو لا يعزr بالقتل - 00:03:51

على هذه المسألة القسم الثالث أما القسم الثالث التعزير بقطع الأطراف وإذهاب المنافع وحلق اللحية ونحو ذلك. فهذا يحرم ولا يجوز.

لا يجوز التعزير قطعة الأطراف كقطع اليد أو الاصبع - 00:04:12

وكذلك أيضاً التعزير بإذهاب المنافع كإذهاب منفعة السمع أو البصر أو حلق اللحية لأن هذا من المثلى. والنبي صلى الله عليه وسلم

نهى عن المثلى. وكذلك أيضاً أن التعزير بمثل هذه الأشياء لم يرد - 00:04:36

القسم الثالث أو الرابع التعزير بأخذ المال وإتلافه التعزير بأخذ المال وإتلافه هل هذا جائز أو ليس جائزاً؟ للعلماء رحمهم الله تعالى في

ذلك رأيان. الرأي الأول وهو قول أكثر أهل العلم - 00:05:00

في الجملة انه لا يجوز التعزير باخذ المال واتلافه واستلوا على ذلك بقول الله عز وجل ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل. وايضا قول النبي صلى الله عليه وسلم ان دمايتكم واموالكم واعراضكم عليكم حرام. فالاصل في مال المسلم الحرمة - [00:05:22](#)

الرأي الثاني الرأي الثاني انه يجوز التعزير باخذ المال واتلافه وهذا الذي ذهب اليه شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله وكذلك ايضا هذا ما ذهب اليه شيخ اسلام وابن القيم رحمه الله ايده وذكر له ادلة كثيرة - [00:05:49](#)

ومن ادلته حديث ابي هريرة رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لقد هممت ان امر بالصلاة فتقام ثم امر رجلا فيصلي بالناس ثم اخالف الى رجال لا يشهدون - [00:06:11](#)

فاحرق عليهم بيوتهم بالنار فهنا التحريق بالنار فيه التعزير باي شيء؟ ها؟ اتلاف المال اتلاف فيه التعزير بالقتل فيه التعزير ايضا باتلاف المال. ومن الادلة على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في مانع الزكاة فان - [00:06:30](#)

اخذوها وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا فان اخذوها يعني نحن اخذون الزكاة وشطر ما له يعني المال الذي منع زكاته عزمة من ازمان ربنا واخذ شطر المال هذا من قبيل التعزير. ومن الادلة على ذلك تحريق مسجد الضرار - [00:06:54](#)

تحقيق مسجد الضرار هذا ضرب من دروب التعزير. ومن الادلة على ذلك اه كسر اه اوعية الخمر ونحو ذلك. قال المؤلف رحمه الله تعالى ومن استمنى بيده من غير حاجة عسر - [00:07:20](#)

بانه معصية ويدل لذلك قول الله عز وجل والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم او ما ملكت ايماهم فانهم غير ملومين. فالاصل هو حفظ الفرج الا من الزوجة او ملك اليمين السرية - [00:07:48](#)

يقول لك المؤلف رحمه الله اذا كان لغير حاجة فانه يعزر. لكن اذا احتاج الى ذلك كان يخاف على نفسه من الزنا فان هذا جائز ولا بأس به. لان مفسدة الزنا اعظم من مفسدة الاستمنا. فتدرا على المفسدين باخفهما - [00:08:16](#)

نعم تجرى على المسألتين باخفهما. المهم اذا كان هناك ضرورة الى اخراج هذا الماء كأن يخاف الزنا ونحو ذلك على نفسه فان هذا جائز ولا بأس به. اذا لم يكن هناك ضرورة - [00:08:45](#)

فالاصل هو حفظ الفرج لما ذكرنا من الدليل وحيث بهج ابن حكيم عن ابيه عن جده احفظ عورتك الا من زوجتك او ما ملكت يمينك يدخل في ذلك اه حفظها من الاستمنا. وكما قال ابن عقيل رحمه الله تعالى ان انه - [00:09:04](#)

نوع من استمتاع الانسان بنفسه. يعني كون الانسان يستمتع بنفسه الى اخره. نعم. قال قال رحمه الله باب القطع في السرقة. اذا اخذ ملتزم نصابا. الملتزم في اللغة هي السرقة في اللغة - [00:09:26](#)

آآ تدل على الاستتار والاستخفا واخذ الشيء خفية واما في الاصطلاح فهي اخذ مال من مالكة او نعم اخذ مال من مالكة او نائبه على وجه الاختفاء من حرز مثله - [00:09:55](#)

اخذ مال من مالكة او نائبه على وجه الاختفاء من حرز مثله. والسرقة محرمة والاجماع قائم على ذلك. وهي محرمة في سائر الشرائع حفظ المال متفق عليه في سائر الشرائع السماوية - [00:10:26](#)

ويدل على التحريم قول الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وايضا قول الله عز وجل ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل وايضا ما ثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق - [00:10:52](#)

الحملة فتقطع يده. والاجماع قائم على ذلك اما في ذلك من الفساد وعدم انتظام الامور وامن الناس على اموالهم وممتلكاتهم. ولهذا وجبت فيه هذه العقوبة المغلظة وهي قطع هذا الطرف الفاسد. قال اذا اخذ الملتزم نصابا. الملتزم تقدم الى تفسير ملتزم. وهو - [00:11:16](#)

المسلم او الذمي هذا الملتزم المسلم والذمي اما المعاهد والمستأمن فهذان ليسا ملتزمين فلا يقطعان حدا فاذا سرق المسلم او سرق الذم قطع وقوله نصابا من حرز مثلنا هذا سياطينا ان شاء الله الكلام على النصاب في الشروط سيذكره المؤلف وقوله من حرز مثله هذا ايضا سياطينه - [00:11:48](#)

الكلام على الحرص وقال من مال معصوم المعصوم من هو؟ ها؟ قلنا بانه واحد من اربعة المسلم والذمي والمستأمن والمعاهد. هؤلاء

الاربعة هم المعصومون. واموالهم معصومة دماؤهم معصومة واموالهم معصومة. وعلى هذا اذا سرق منه - [00:12:18](#)

احد هؤلاء الاربعة وجبت او اذا توفرت الشروط وجب القطع بقينا في الحرب كافر الحرب الذي بينه وبينه حرب فهذا نعم هذا ليس معصوم الدم ولا المال. قال لا شبهة له فيه. هذا سيأتينا ان شاء الله. على وجه الاختفاء. هذا - [00:12:46](#)

الشرط الاول هذا الشرط الاول من شروط القطع في السرقة ان وجود السرقة الشرط الاول وجود يعني اخذ المال على وجه الاختفاء فلا بد من وجود السرقة يدل لذلك قول الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا ايديكم - [00:13:14](#)

فلا بد من وجود السرقة والسرقة هي اخذ المال على وجه الاختفاء قال المؤلف رحمه الله فلا قطع على منتهب ولا مختلس ولا غاصب ولا خائن في وديعة او عارية او غيرها - [00:13:40](#)

لا قطع على منتهب. المنتهب هو الذي يأخذ المال. معتمدا على قوته فهذا لا قطع عليه. لماذا لا قطع عليه لعدم وجود السرقة. نعم لعدم وجود السرقة. فلا قطع عليه لعدم وجود السرقة - [00:14:05](#)

وايضا جاء في السنن لا قطع على منتهب ولا مختلس ولا خائن المنتهب هذا لا قطع عليه لعدم وجود السرقة. قال ولا على منتهب ولا مختلس. المختلس هو الذي يخطف الشيء من صاحبه معتمدا على غفلة صاحب المال - [00:14:31](#)

يخطف الشيء منه معتمدا على غفلته. يعني اذا غفل خطف المال. وهرب به هذا مختلس. هذا ايضا لا قطع عليه لعدم توفر شرط القطع. قال ولا غاصب. واضح. الغاصب اخذ المال - [00:15:05](#)

ايضا معتمدا على قوته وقهر صاحب المال لم يأخذه على وجه الاختفاء. وانما اخذه جهارا. ولا خائن في في وديعة الخائن في الوديعة ها ايضا يقطع او لا يقطع لماذا لا يقطع - [00:15:33](#)

ها؟ لعدم السرقة خائن في وديعة. انت اودعته هذا المال. اودعته الف ريال. او عشرة الاف ريال ثم بعد ذلك خالف الوديعة قال لم تودعني شيئا فنقول هنا لا يقطع لعدم وجود السرقة. نقول لعدم وجود السرقة - [00:15:58](#)

وكما تقدم في الحديث لا قطع على منتهب ولا مختلس ولا خائن. قال او عارية الخائن في العارية المؤلف رحمه الله تعالى يرى ان الخائن في العارية انه لاقت عليه - [00:16:21](#)

والمؤلف رحمه الله تعالى خالف المذهب في هذه المسألة. يعني في هذه المسألة خالف المذهب الماتن خالف المذهب المشهور من مذهب الامام احمد رحمه الله ان جاحد العالية يقطع ويدل لذلك ما ثبت في صحيح مسلم وغيره في قصة مخزومية - [00:16:42](#)

التي كانت تستعير المتاع وتجده. فامر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها. كانت تستعير المتاع وتجف فامر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها. هذه المقزومية قال الامام احمد رحمه الله تعالى لا اعرف شيئا يدفعه. هذا الحديث ما دام انه ثبت الحديث يقول لا اعرف شيئا يدفع ذلك - [00:17:09](#)

الرأي الثاني رأي جمهور اهل العلم انه لا قطع على جاحد العارية ودليلهم على ذلك ماذا؟ ها عدم وجود السرقة. الله عز وجل قال والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما. هنا لا قطع او هنا لا - [00:17:41](#)

السرقة لعن الله السارق هنا لا سرقة. نعم. واستلوا ايضا بما جاء في حديث ابن مسعود انها سرقت وامر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها سرقت. جاء في الحديث - [00:18:01](#)

طيب والذي يظهر والله اعلم كما قال الامام احمد رحمه الله ان اني لا اعرف شيئا يدفع الحديث وما دام انه ثبت الحديث فانه يقال به وعلى هذا نقول بان جاحد العارية يقطع. طيب وكيف الجواب عن ادلة الجمهور - [00:18:17](#)

انهم قالوا لابد من السرقة هنا ما في سرقة ها كيف الجواب عن ذلك؟ نعم صح نقول بان هذا اصل ثابت. سنة مستقلة. تكون مستثناة هذه السنة من الاصل في السرقة. يقول هذه سنة مستقلة واصل بنفسه قائم بنفسه - [00:18:42](#)

فنقول كما انه يقطع في السرقة هذا اصل ايضا يقطع كما انه يقطع بالسرقة ايضا يقطع بجحد العارية. واما حيث ابن مسعود انها سرقت الى اخره كان ضعيف. لان هذا ضعيف - [00:19:06](#)

لا يثبت الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم سرق قطعها لكونها تجحد. تستعير المتاع وتجده هذا الصواب. قال ويقطع الطرار

الذي يبط الجيب او غيره ويأخذ منه القرار عرفه المؤلف الذي يبط الجيب - 00:19:27

او غيره غير الجيب كالحقيبة ونحو ذلك. يأتي الى الجيب يشق الجيب السكين او الموس ونحو ذلك فاذا سقط المتاع او النقود اخذه او يأتي للحقيبة ويشققها ثم يأخذ ما في ما في وسطها هذا يقطع لانه سرق من حرز. يعني سرق من حرز. فيقطع - 00:19:52

هذا الطرار. قال ويشترط ان يكون المسروق مالا محترما. هذا الشرط الثاني الشرط الاول في القطع في السرقة ماذا وجود السرقة الشرط الثاني قال مؤلف ان يكون المسروق مالا محترما. محترما شرعا - 00:20:22

وما هو المال المحترم ما هو المال المحترم؟ ها ها كيف وتقدم عرفنا المال المال المحترم هو ما اباح الشارع الانتفاع به والعقد عليه ما اباح الشارع الانتفاع به والعقد عليه - 00:21:08

مثل الطعمة والمراكب وكثير والالبسة والالات كل شيء اباح الشارع العقد عليه والانتفاع به فهو مال محترم. يخرج يخرج شيان الشيء الاول الذي لم يبيح الشارع ان ينتفع به. وهذا ماذا؟ ها - 00:21:36

سائر المحرمات. سائر المحرمات. فسائر المحرمات هذه لم يبيح الشارع الانتفاع بها فلا قطع بسرقتها وعلى هذا لو سرق خمرا او سرق دخانا ها سرق خمرا او سرق دخانا او سرق الة له - 00:22:05

هل يقطع او لا يقطع؟ نقول بانه لا يقطع لان هذه الاموال محرمة ليست محترمة عند الشارع يعني شرعا ليست محترمة فلا قطع بسرقتها. فالسائل المحرمات نقول بانها تخرج. ايضا مما يخرج ها؟ المختص - 00:22:27

يعني ما يباح الانتفاع به لكن لا يجوز العقد عليه المختصات مثل مثل كلب الصيد وكنب الحرث وكنب الماشية ومثل الميتة الى اخره. هذه يجوز لك ان تنتفع ابوها لكن ليس لك ان تعقد عليها. يقول هذه يجوز لك ان تنتفع بها لكن ليس - 00:22:52

لك ان تعقد عليها. الشارع اباح لك الانتفاع دون عقد. وحينئذ اصبحت الاقسام كم ثلاثة مال محترم يقطع فيه مال غير محترم المحرمات لا قطع فيه. الثالث المختصات لا قطع فيه - 00:23:22

نعم نعم. قال فلا قطع بسرقة الة له نعم اه لا قطع بسرقة الة لهم. لكونها غير محترمة. واضح ولا محرم كالخنزير نعم ايضا محرم مثل الخنزير كالخمر قال كالخمر لانه ليس محترما نعم كالخمر ليس محترما طيب - 00:23:45

الحر هل يقطع بسرقة؟ او لا يقطع بسرقة؟ ها اذا سرق الحر هل يقطع بسرقة حر؟ او لا يقطع بسرقة حر ها نقول الحر ليس مالا فلا يقطع بسرقة. فلو مثلا سرق صبيا صغيرا او جارية صغيرة الى اخره. فنقول - 00:24:22

انه لا يقطع سرقة هؤلاء نعم وهذا ما عليه جماهير اهل العلم لان هذه ليست اموالا خلافا للامام مالك رحمه الله تعالى طيب ايضا المصحف هل يقطع بسرقة او لا يقطع بسرقة؟ المذهب انه ما يقطع بسرقة. لانه لا يجوز بيعه - 00:24:49

والصحيح ان المصحف انه يقطع بسرقة. نعم هذا الصواب في هذه المسألة وهو قول مالك والشافعي انه لان الان اصبحت المصاحف تجارة واموال تكلف الاوراق والمداد والطباعة والتجليد ايضا الماء هل يقطع بسرقة او لا يقطع؟ المشهور من مذهب انه لا يقطع بسرقة الماء لان الناس - 00:25:19

شركاء في ثلاثة والصحيح الان ان المياه اصبحت ماذا اصبحت تجارة. الماء اصبح الان تجارة. ينقى ويكرر ويعبأ يغلق ونحو ذلك فاصبح الماء تجارة. الان نقول بانه يقطع بسرقة الماء. طيب اذا سرق الخمر - 00:25:51

ها؟ يقطع او لا يقطع؟ لا يقطع. لكن اذا كان قصده سرقة الاناء الذي فيه الخمر. نقول بانه يقطع قال ويشترط ان يكون نصابا وهو ثلاثة دراهم او ربع دينار او عرض قيمة - 00:26:21

كاحدهما هذا المسألة الشرط الثالث اشتراط النصاب واشتراط النصاب تحته مسائل. يعني اشتراط النصاب تحته مسائل. المسألة الاولى المسألة الاولى هل النصاب شرط؟ او ليس شرطا جمهور العلماء على ان النصاب شرط - 00:26:42

يعني يشترط للقطع ان يكون ان يبلغ المسروق نصابا واستلوا على ذلك بحيث عائشة في صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقطع اليد الا في ربع دينار - 00:27:10

فصاعدا لا تقطع اليد الا في ربع دينار فصاعدا فيشترط ان ان يكون المسروق نصابا القول الثاني رأي الظاهري والحسن البصري ان

هذا ليس شرطاً واستلوا بالعمومات والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وايضا ما ثبت في الصحيحين من حيث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا - [00:27:27](#)

انا الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده. ويسرق الحبل فتقطع يده ان يسرق البيضة والبيضة ها؟ ما تأتي بنصاب ثمنها اقل من نصاب اقل من ربع دينار والحبل ايضا اقل من ربع دينار - [00:28:01](#)

ما ينبغي النصاب ومع ذلك قال تقطع يده. قال عليه الصلاة والسلام واجاب الجمهور عن الدالة اما الاية اجابوا عنها ها مخصصة عامة خست بالنسبة للاية نقول بانها عامة خست. هذا بالنسبة للاية. طيب بالنسبة - [00:28:24](#)

الحديث لعن الله السارق يسرق البيضة يسرق الحبل كيف الجواب عنه؟ نعم مم اجاب عنه العلماء رحمهم الله باجوبة. ها جاوبوا الاول ها زين هذا الجواب الاول ان سرقة البيضة والحبل سبب لسرقة الكثير هذا قليل يكون سببا - [00:28:50](#)

السرقه الكثير فهو يتدرج به الامر الى ان يسرق الكثير هذا الجواب الاول. الجواب الثاني ان المراد بالبيضة التي يضعها المحارب على رأسه تقى رأسه والمراد بالحبل حبل السفير حبل غليظ. وهذه ثمنها كثير. نعم ثمنها كثير - [00:29:19](#)

الجواب الثالث ان حيث خرج مخرج التحذير نعم خرج مخرج التحذير نعم طيب ما هو قدر النصاب اذا قلنا بانه لا يقطع الا اذا سرق نصابا. ما قدر النصاب - [00:29:53](#)

النصاب ما قدره للعلماء رحمهم الله في هذا ارى الرأي الاول وهو المشهور من المذهب انه اما ربع دينار او ثلاث دراهم يعني ربع دينار من الذهب او ثلاث دراهم للفضة - [00:30:17](#)

او عرض يساوي احدهما انسرق من الذهب ربع دينار انسرق من فضة ماذا؟ ثلاث دراهم طيب اذا سرق حق من غير الذهب والفضة من العروض من الطاعمة الالات الملابس ونحو ذلك. فلا بد ان يساوي اما ربع دينار او ثلاثة دراهم - [00:30:41](#)

واضح؟ هذا المشهور من المذهب. الرأي الثاني رأي ابي حنيفة انه ان قدر النصاب عشرة دراهم. ان قدر النصاب عشرات دراهم هذا رأي ابي حنيفة واستلوا بما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا قطع في اقل من عشرة دراهم وهذا - [00:31:05](#)

ضعيف هذا ضعيف حديث عبد الله ابن عمر رضي الله تعالى عنهما هذا ضعيف غير ثابت الرأي الثالث يعني الرأي الثالث. نعم ان النصاب ثلاثة دراهم او ربع دينار فان كان من غير الذهب والفضة - [00:31:28](#)

فالمعتبر هو الذهب وهو قول من الشافعي الشافعية يقولون النصاب ثلاثة دراهم او ربع دينار فان كان المسفوق من غير الذهب والفضة المعتبر ماذا؟ الذهب لابد ان يبلغ ربع دينار - [00:31:53](#)

وعند المالكية النصاب ثلاث دراهم او ربع دينار فان كان المسروق من غير الذهب والفضة المعتبر ماذا؟ الفضة واضح الشافعية والمالكية يقولون النصاب اما ربع دينار او ثلاث دراهم لكن يختلفان - [00:32:27](#)

اذا كان المسروق من غير النصاب اه من غير الذهب والفضة كأن يكون المسروق من الالات من العروض الالات والالبسة والطاعمة ونحو ذلك. فالشافعية يقولون لا بد ان يبلغ ماذا - [00:32:56](#)

ربعة دينار اذا بلغت الدراهم لا عبرة به. والمالكية يقولون لا بد ان يبلغ ماذا؟ ثلاث دراهم. المالكي يقول لا بد ان يبلغ ثلاث دراهم والاقرب في هذه المسألة يعني الدالة ان النبي صلى الله عليه وسلم حديث عائشة - [00:33:17](#)

قال النبي صلى الله عليه وسلم لا قطع لا تقطع اليد الا في ربع دينار فصاعدا حيث ابن عمر ان النبي قطع في ثمن وثلاث دراهم هذي اللي ثابت قطع في مجن ثمنه ثلاث دراهم. وفي عهد النبي صلى الله عليه وسلم - [00:33:37](#)

الدينار الواحد يساوي كم؟ اثني عشرة اثني عشر درهما فذات الدراهم تساوي في عهد النبي وسلم ربع دينار. ثلاث دراهم الفضة كانت تساوي في عهد النبي وسلم ربع دينار فالذي يظهر والله اعلم - [00:33:58](#)

ان التقويم انما يكون بالذهب وعلى هذا اذا سرق من الذهب لابد ان يبلغ ها ربع دينار اذا سرق من غير الذهب لابد ان يبلغ مصاب الذهب واضح هذي الخلاصة - [00:34:21](#)

نقول المعتبر هو الذهب لان الذهب انفس من الفضة حديث عائشة ايضا فيه اثبات الذهب لا تقطع اليد الا في ربع دينار وقول النبي

صلى الله عليه وسلم قطع في ثلاث دراهم انما قطع فيها الدراهم لان الثلاثة تساوي ماذا؟ ربع الدينار - [00:34:45](#)

الصحيح في ذلك ان المعتبر هو الذهب وعلى هذا نقول تقطع اليد في ربع دينار. فان سرق من غير الذهب فلا بد ان يبلغ اصابة ذهب طيب لو بلغ ثلاث دراهم لكنه ما بلغ ربع دينار. يقطع او لا يقطع؟ نقول لا يقطع. لانه قد ترخص الفضة مثل - [00:35:16](#)

في وقتنا الان ترخص الفضة ويرتفع الذهب. نعم ترخص الفضة ويرتفع الذهب طيب ربع دينار الدينار كم يساوي الغرامات اربع وربع ص. ربع ربع اربع غرامات ها؟ اربع غرامات الدينار الواحد اربع غرامات وربع. ها - [00:35:39](#)

اصبر. اربع غرامات وربع. كم قيمتها غرامة اليوم مئتين مئتين اربع غرامات وربع تضربه بمئتين ها كم ثمان مئة وخمسين اقسام على اربعة عندنا الربع ها ثمان مئة وخمسين اقسام على اربعة تقريبا مئتين وثلاثطعش يعني في هذا الوقت اذا سرق مئتين - [00:36:11](#)

وثلاثة عشر ها في هذا الوقت اذا سرق مئتين وثلاثة عشر ريالاً قطع سواء سرق من الذهب او من غير الذهب المعتبر هو ماذا؟ هو الذهب. بخلاف الفضة الان ثلاث دراهم الان ثلاث دراهم يمكن تساوي له خمسين ريال - [00:36:43](#)

فرق بل بتساوي اقل. يعني بتساوي يمكن تساوي عشرين ريال. غرام الفضة رخيص جدا. خمسة ريال. اي نعم تقريبا يعني خمسطعش ريال يصاب رخيص جدا الفضة تقريبا الان اذا قدمها تقريبا تصير خمسطعش ريال - [00:37:09](#)

لكن ربع الدينار كما تقدم ها اذا سرق في هذا الوقت يعني اليوم كم اليوم؟ ثمنطعش ثمنطعش من شهر ذي القعدة عام الف واربع مئة وثلاثين اثنين وثلاثين اذا سرق - [00:37:32](#)

تقريبا مئتين وثلاثطعش ريال يقطع اقل من ذلك لا يقطع المعتبر هو الذهب. وانما قلنا المعتبر الذهبي قال في الحديث لا لا تقطع اليد الا في ربع دينار. وكونه قطع فيها الدراهم - [00:37:49](#)

لماذا؟ لان الثلاثة كانت تساوي ها؟ ربع الدينار. قطع فيها قال رحمه الله تعالى وان نقصت قيمة المسروق او ملكها السارق لم يسقط القطع اذا نقصت قيمة المسروق يعني المعتبر هو وقت السرقة - [00:38:05](#)

فاذا كان المسروق يبلغ ربع دينار وقت السرقة اذا كان المسروق يبلغ ربع دينار وقت السرقة ها نقول بانه اذا كان المسروق يبلغ ربع دينار وقت السرقة ولنفرض انه سرق - [00:38:29](#)

اطعمة هذه الاطعمة تساوي مئتين وثلاثة عشر ريال وقت الاخراج يوم اخرجها نزلت الاسحار. اصبحت تساوي مئتين واثنعش ريال. نزلت ريال. ها؟ يقطع او لا يقول يقطع وقت اخراجه من السرقة من الحرز ننظر. هل تساوي او لا تساوي؟ فان كانت تساوي قطع. وان كانت لا تساوي - [00:39:01](#)

لا يقطع وهذا باتفاق الائمة. او ملكها السارق لم يسقط القطر لو انه ما لك بعد ان سرق ملكها وهبت له ونحو ذلك او ورثها ونحو ذلك نقول بانه لا يسقط - [00:39:27](#)

القطف وهذا ما عليه جمهور اهل العلم رحمهم الله تعالى خلافا الحنفية نعم الحنفية يرون انه اذا ملكها بعد السرقة ها سقط القطع. والصحيح انها اذا كانت ليست ملكا له وسارقة الان - [00:39:48](#)

يصدق عليه انه سارق الصواب انه لا يسقط القطع خلاف الحنفية. الحنفية يقول يسقط القطع لانها اصبحت ملكا له والحنفية هم اوسع الناس في اسقاط القطع في السرقة. كما تقدم لنا الحنفية عندهم ضعف فيما يتعلق بالسياسة الشرعية - [00:40:13](#)

واوسع الناس في القطع في السرقة هم المالكية هم المالكية كما سيأتي ولهذا الحنفية كثير من الاشياء لا يجيبون فيها القطع مثلا سرقة الكتب يقولون ما فيها قطع سرقة الخضروات التي صار عليها الفساد يقولون ما فيها القطع. كون الانسان يسرق من اخيه من محارمه - [00:40:33](#)

كل من يحرم عليك ان يقولون ما في قطع وهذا كله ضعيف وهذا كله ضعيف وهم يتوسعون في اسقاط القطع. بخلاف المالكية رحمهم الله. قال قال وتعتبر قيمتها وقت اخراجها من الحرص. نعم نعم - [00:40:56](#)

نعم كما تقدم يعني قيمة العين المسروقة وقت اخراجها من الحرز لان هذا هو وقت السرقة التي التي تجب بها القطع. فلو ذبح فيه كبشا او شق فيه ثوبا فنقصت قيمته عن نصاب ثم اخرج - [00:41:18](#)

اذا ذبح فيه الكبش يعني لو اخرج الكبش بلغ نصابا يساوي ثلاث مئة لكن لو ذبحه ها لو ذبحه اصبح يساوي مئتين هل يقطع او لا يقطع؟ ها يقول اذا ذبحه في الحرز وهذا اذا كان ذكيا يذبحه ها لكي تنقص قيمته - [00:41:39](#)

لكن اللي يظهر والله اعلم انه اذا فعله على سبيل التحيل ان الحيل لا تسقط الواجبات لو قال لنا اذا اخرجت الكبش الان ها حي هذا يساوي ثلاث مئة. لكن لو ذبحته اصبح لحم الان ممكن ما يساوي الا مئتين - [00:42:08](#)

مئة وخمسين او مثلا الثوب يساوي ثلاث مئة لو شقه اصبح ما يساوي الا خمسين لكن نقول اذا فعل ذلك على سبيل التحيل فان الحيل لا تسقط الواجبات ولا تبيح المحرمات - [00:42:25](#)

قال فنقصت قيمته عن نصاب ثم اخرج او تلف فيه المال لم يقطع. لانه اذا تلف فيه المال يقول لك يعني في الحرز قبل ان يخرج. تترث المال في وسط الدكان. قبل ان يخرج - [00:42:42](#)

ولنفرض انه انكسر الاناء ونحو ذلك. قبل ان يخرج. نقول بانه لا يقطع. لانه نعم اه لم يخرج منه شيئا قال وان يخرج من الحرز. هذا الشرط كم؟ الرابع. هذا الشرط الرابع. ان يخرج - [00:43:00](#)

المسروق من الحرز. يعني يشترط الحرز. وعلى هذا لو اخذه من غير حرز فانه لا قطع واشترط الحرص هذا رأي الجمهور العلماء. جمهور العلماء يشترطون الحرص والران الثاني لما الرأي الثاني ان الحرز ليس شرطا وهذا رأي الظاهرية للعمومات كما تقدم -

[00:43:24](#)

والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما. لعن الله السارق حديث ابي هريرة. لعن الله السارق. يسرق البيضة فتقطع يده اسفقاوا الحبل فتقطع يده يجاب عن هذه الادلة ها بانها مخصصة بادلة الحرص - [00:43:56](#)

مثل حديث عبدالله بن عمرو رضي الله تعالى عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا قطع في ثمر معلق ولا انها حريصة جبل فاذا اواه المراح او الجليل فلا قطع - [00:44:16](#)

الا فيما بلغ ثمن المجن فاذا اواه المراح او الجريد المراح ما هو المراح؟ ها؟ الحظيرة حظيرة حظيرة الاغنام والجليل موضع تشميس الثمار هذا حرسه حرزه البهائم ان توضع في هذا المراح. وحرز حرز - [00:44:35](#)

حرز البهائم توضع في هذا المراح. وحرص الثمار توضع في اماكن تشميسها فقال لك النبي صلى الله عليه وسلم فاذا اواه المراح او الجريد. هذا يدل على ماذا؟ على الحرز. رواه المراح وهذا في السنن واسناده حسن - [00:45:06](#)

حديث عبدالله بن عمرو رضي الله تعالى عنهما قال فلا نعم فان سرق سرق فان سرقه من غير حرز فلا قطع. طيب وش ضابط الحرز الضابط في ذلك انه يرجع فيه الى العرف. نعم ضابط الحرز يقول المرجع في ذلك الى العرف - [00:45:27](#)

الى اعراف الناس. وهذا يختلف باختلاف المال واختلاف الزمان والمكان وعدل السلطان وجوره. نعم عدل السلطان وجوره. يقول بان هذا يختلف باختلاف الزمان والمكان والمال وعدل السلطان وجوره. فالذهب حرزه خلاف حرز الكتب - [00:45:57](#)

الكتب ما نقول قفل عليها ابواب الحديد. لكن الذهب والدراهم تقفل عليه بابواب الحديد الاواني يعني هل نقول لا بد انك تضعها في دولا ب حديث الان او نقول يكفي ان تضعها في المطبخ - [00:46:23](#)

كل مال ما جرت العادة حفظه فيه حرز كل مال ما جرت العادة حفظه فيه. ولهذا قال لك وحرز المال ما الاية حفظه فيه الناس ان يحفظون الكتب وين يحفظون الكتب؟ في المكتبة. وان يحفظون الملابس في الدولا ب. وان يحفظون الذهب. في - [00:46:40](#)

دواليب الحديد ونحو ذلك. قال ويختلف باختلاف الاموال والبلدان وعدل السلطان وجوره وقوته وطمعه فحرز الاموال مثل الدراهم والدنانير والجواهر والقماش في الدور والدكاكين والعمران وراء الابواب والاغنا الوثيقة المهم الضابط ذكره المؤلف قال ما العادة

حفظه فيه؟ حرز كل مال من عاد حفظه فيه - [00:47:05](#)

قال وعدل السلطان وجوره. كلما كان الانسان السلطان كلما كان عادلا الى اخره فانه سيستتب الامن يخف الحرز لكن كلما كان ظالما يشيع عن الفوضى والفساد. لا بد من التوثق في الحرص. واطح - [00:47:43](#)

قال وحرز البقل. نعم حرز البقل وقدور الباقلة ونحوها وراء الشرائح وراء الشرائح اذا كان في السوق حارس. يعني الان الخضروات

والفواكه البقول والخضروات والفواكه وشو حرزه حرزه الان الستار تغطيها الستار ووجود الحارس هذا - 00:48:09  
اذا كان هناك حارس غطيته في الستار هذا حرزه فلو جاء شخص ورفع الستار مع وجود الحارس وسرقها نقول بانه ماذا؟ سرق من  
حرز. نعم سرق من حرز. وحرز الحطب والخشب - 00:48:47  
الحدائق نعم اه الحظائر الحظائر هي ما يعمل للابل والغنم من الشجر. تأوي اليه يربط بعضها ببعض المهم الخشب والحطب حرزه  
احواش الحطب واحواش الخشب الحوش هذا جرت العادة انه يحفظ بحوش يقفل الحوش - 00:49:09  
لو جاء شخص وتسلق السور سور الحوش هذا ونحو ذلك او الحظيرة هذه تسلقها وسرق الحطب نقول هذا سرقة من حرز. وحرز  
المواشي الصيغ. وحظيرة الغنم وحرزها في المرأة بالراعي ونظره اليها غالبا - 00:49:38